مـــركـــز الإتـــحـــاد
للأبـــحـاث والـتـطـويـــر

ورقة عمل

تأثير جلاء قوات التحالف الـدولـي مـن الـعـراق

ورقة عمل

تأثير جلاء قوات التحالف الدولي من العراق

2024-2-19

الفهرس:

المقدمة	**4**
أولًا: التحليل الاستراتيجي	**5**
ثانيًا: العوامل السياسية والاقتصادية	**15**
ثالثًا: النتائج المتوقعة	**18**
رابعًا: المصلحة الوطنية	**23**
خامسًا: الاستنتاجات	**24**

المقدمة:

توسعت تداعيات حرب طوفان الأقصى خارج الحدود الفلسطينية، وامتدت نحو جبهات الدعم والمساندة، محدثةً تغيرات في المعادلات، توازنات القوى، وتبدلات في المشهد العسكري والسياسي، كان للعراق نصيباً جلياً بجملة التأثيرات التي ارتقت إلى حد تحول نوعي يشي بانسحاب قوات التحالف من العراق.

خطوة كهذه من شأنها أن تحدث هزّات سياسية وأمنية، لمشهد يبدو مع وضوح الانجاز ضبابياً في نظرته المستقبلية، لذا ركزت هذه الورقة الاستراتيجية على تحليل تأثير جلاء التحالف بقيادة الولايات المتحدّة على الوضع الأمني في العراق والمنطقة المحيطة، مع دراسة العلاقات الإقليمية والآثار المحتملة على الاستقرار الأمني للعراق، باستعراض العوامل السياسية والاقتصادية المرتبطة وكيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل على توجيهات السياسة والاقتصاد في العراق. كما تقيّم هذه الدراسة المخاطر والفرص المتعلقة بانسحاب قوات التحالف، مع التركيز على الأثر المحتمل على الأمن، والاستقرار، والعلاقات الدولية.

تشتمل هذه الدراسة على مقدّمة وأربع محاور وخاتمة. وتهدف لاستكشاف ما إذا كان جلاء قوات التحالف من العراق يتناسب مع المصلحة الوطنية العراقية داخليًا وخارجيًا، والسبل المحتملة.

أولًا: التحليل الاستراتيجي

تحليل استراتيجي لتأثير جلاء التحالف بقيادة الولايات المتحدّة على الوضع الأمني في العراق والمنطقة المحيطة، مع دراسة العلاقات الإقليمية والآثار المحتملة على الاستقرار.

أ. تأثير جلاء قوات التحالف على الوضع الأمني في العراق:

تخضع تأثيرات جلاء قوات التحالف لعوامل عدة؛ يُحدد بموجبها درجات الخطورة والفرص المكتسبة:

1. عودة داعش الإرهابي:

تأتي عودة تنظيم داعش في مقدمة المخاوف التي قد يخلّفها جلاء قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدّة الأمريكية. سابقًا استغل داعش الفراغ الأمني والتوترات العرقية والسياسية في العراق الناجمة عن تداعيات مخلفات الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011 كأحد الوكلاء الرئيسيين للتمدد ولتنفيذ هجماته وسيطرته على بعض المناطق. ومنذ الانحسار الأول لداعش في العراق في العام 2017، ألحقت بالتنظيم الإرهابي هزائم استراتيجية بفضل قوى وحشد ودعم المحور، فبالاستناد إلى دراسة بحثية أعدها معهد أبحاث راند للشرق الأوسط عام 2020[1] اعترف فيها بافتقار وجود استراتيجية واضحة إقليمية بشأن استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق خصوصًا بعد هزيمة داعش الذي لم يعد يشكّل تهديدًا حقيقيًا للمنطقة. ولكن هذه المخاوف تكمن في بقايا التنظيم والخلايا النائمة التي قد تشكّل خطرًا على استقرار العراق وعدم وجود قوى قادرة على الحسم وتحقيق الأمن والاستقرار.

[1] Weighing U.S. Troop Withdrawal from Iraq, RAND Corporation, by Ben Connable, 2020

عودة داعش إلى العراق بعد جلاء التحالف يعتمد على العديد من العوامل المترابطة **الإيجابية والسلبية**، بما في ذلك:

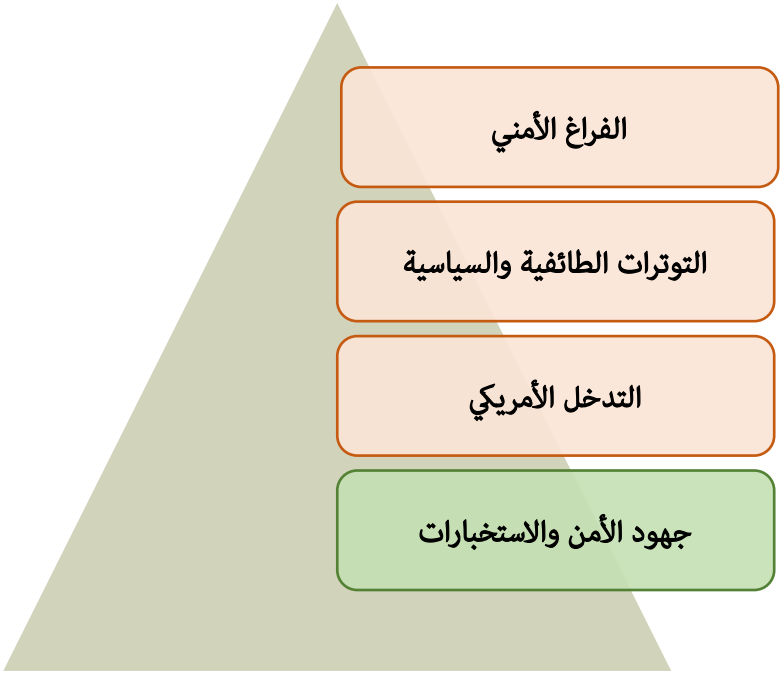

العوامل السلبية:

- **الفراغ الأمني:** يربط المحللين والمسؤولين الأمنيين مصطلح الفراغ الأمني بجلاء التحالف، لتثبيت فكرة مضللة وخادعة توحي بأن قوات التحالف تحقق الأمن والاستقرار للشعب العراقي وللمنطقة ولإغفال تراجع مستوى استعداد الدعم الإقليمي السابق والتوازنات المستجدة، ولكن هذا المصطلح في الحقيقة يستخدم لوصف الحالة التي تنشأ فيها ثغرات في الأمن نتيجة عوامل محددة مثل أن تكون القوات الأمنية تعاني من ضعف معيّن أو تتغيّب في مناطق معينة. هذا الأمر الذي لا يقتصر على العراق فقط، بل حتى الدول الغربية تعاني من فراغ أمني في عدّة مناطق في بلدانها وهو ليس مبرر كاف لتواجد قوات أجنبية فيها، هذه من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، الفراغ الأمني هو البيئة المثالية لداعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى للعودة فيها ولزيادة نشاطها واستثمارها. إلّا أن الوضع العراقي الأمني قد تغيّر، فصحيح أن الفراغ الأمني يمنح لداعش فرصة التسلسل وتنفيذ هجماته في العراق والدول المحيطة به، ولكنّ تجربة الجيش العراقي في حربه مع داعش منذ 2015 وتدريباته ونجاحاته في استعادة مناطقه التي كانت قد سيطرت عليها داعش سابقًا، أعطته الخبرة الكافية في الميدان القتالي والاستخباراتي، مما يمكنه من الحفاظ على الأمن الداخلي وتأمين حدوده مع تركيا وإيران وسوريا وسدّ الفراغ الأمني التي تعلن الولايات المتحّدة أنها تقدّمه للعراقيين.
- **التوترات الطائفية والسياسية:** مع تدني مستوى مقبولية داعش على المستوى الشعبي في الشارع السني والمناطق السنيّة كبيئة حاضنة، إلّا أنه يمكن أن تساهم التوترات الطائفية والسياسية في العراق في تعزيز عودة داعش من خلال عدة جوانب:
  - **الجانب الأمني:** زيادة الحقن الطائفي والصدامات السياسية سيسهل عملية أي اختراق أمني، لما له انعكاس مباشر في تقليص التعاون والتنسيق بين القوات الأمنية وأجهزتها المختلفة، ونشوء

توترات وصدامات بين الفصائل السياسية، والتأخر في عملية اتخاذ القرارات الأمنية الضرورية وإلى إحداث ثغرات في النظام الأمني والاستخباراتي. بالتالي يوفر الأرضية المثالية لعودة داعش مستغلاً الانقسام لتعزيز نشاطه وللتسلل وإعادة ترتيب نفسه، وتنفيذ هجمات مضادة.

- **الجانب السياسي:** قد يستغل داعش الانقسامات السياسية لزرع الفتن والتحريض على العنف بين الجماهير، واللعب على مسالة المصلحة الوطنية في تعزيز الانقسام خاصّة بين المعارضين لوجود قوات الحشد الشعبي والمؤيدين لوجوده أن تشتت جهود الحكومة العراقية والقوات الأمنية في مكافحة داعش.

- **الجانب الاجتماعي - الطائفي:** عندما يشعر المواطنون العراقيون بالإحباط وعدم الرضا بسبب التوترات الطائفية والسياسية، فإمّا سيصبحون هدفًا سهلًا للتجنيد من قبل داعش، أو الانخراط في المشروع الداعشي كأدوات مساعدة وداعمة مقابل كاسب مالية ضخمة، سيؤدي ذلك إلى اقتتال داخلي وزعزعة الأمن والاستقرار العراقي.

ترتفع مخاطر هذا الجانب فيما لو كان هناك مشروع دولي للاشتباك على مستوى الإقليم، يظهر أن تغذية العامل المذهبي هو الأداة الرئيسية في التغلغل الأمريكي لزعزعة الاستقرار على المستوى السياسي والأمني والاجتماعي لضمان الهيمنة.

- **التدخل الأمريكي:** كردّ فعل انتقامي على جلاء القوات الأمريكية وخسارتها للعراق كموقع استراتيجي وجيوسياسي في منطقة الشرق الأوسط، ستلجأ أميركا إلى تحريك وكلائها (بقايا داعش) لتنفيذ هجمات وعمليات انتحارية لزعزعة الأمن والاستقرار العراقي، من خلال الدعم المادي والعسكري والاستخباراتي. الأمر الذي بدأت العمل عليه في سوريا حيث نشط تنظيم "داعش" الإرهابي في منطقة مثلث الرقة - دير الزور- حمص مستهدفًا الجيش السوري والمدنيين هناك في عمليات أكثر وزنًا من السابق وتحت غطاء واضح من قوات الاحتلال الأمريكي، كما تحركت "هيئة تحرير الشام" الإرهابية في الشمال والشمال الغربي ضدّ وحدات الجيش السوري. وفي السياق، يرى المحلل السياسي عبد المنعم خليل أن تنظيم "داعش" كان -وما يزال - الابن البار لأميركا لجهة ما يحققه لها من أهداف للعودة إلى العراق، كما أنه أعطى فرصة ذهبية لأميركا للدخول إلى الأراضي السورية والسيطرة على الجزيرة السورية.

العوامل الإيجابية:

من ضمن العوامل الإيجابية التي تقلل مخاطر عودة داعش هي الدعم المرجعي في العراق وفراغ الساحة العراقية من الاحتلال الأمريكي بعد جلاء التحالف والذي سيؤدي إلى فقدان الداعم والمؤسس لداعش في الميدان العراقي، بالإضافة إلى عدّة عوامل أخرى أبرزها:

- **جهود الأمن والاستخبارات:** إن استمرار الجهود الأمنية والاستخباراتية للقوات العراقية بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي في متابعة ومكافحة نشاط داعش والكشف عن خلاياه بعد جلاء التحالف، يوفر الشروط اللازمة لمواجهة خطر عودة داعش، بالإضافة إلى عدّة عوامل وهي:

- **مراقبة الحدود:** يعتبر السيطرة على الحدود العراقية أمرًا حيويًا لمنع تسلل مقاتلي داعش وتدفق الأسلحة والموارد إليهم الأمر الذي سيشكل عامل استقرار للعراق والمنطقة المحيطة به.
- **تعزيز الاستخبارات:** للجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي قوة استخباراتية قادرة على جمع المعلومات للكشف عن الخلايا النائمة والتخطيطات المحتملة لداعش، على عكس القوات الأمريكية التي تتعمّد إخفاء المعلومات والتستر عليها لضمان بقاء داعش في الأراضي العراقية والمنطقة الحدودية.
- **تعزيز التعاون الأمني:** التعاون والتنسيق بين الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي والشرطة ووحدات مكافحة الإرهاب يعتبر من أهم عوامل التصدي لتهديدات داعش وإحباط محاولاتها.
- **تعزيز التواجد الأمني:** التواجد الأمني في المناطق الحدودية والمناطق التي تعتبر أهدافًا محتملة لهجمات داعش، يعدّ من العوامل الأساسية، يشمل ذلك تعزيز الدوريات الأمنية وتأمين المنشآت الحيوية والمواقع الحساسة، وتكثيف التفتيش والتدقيق الأمني للحيلولة دون نفاذ التنظيم.
- **محاربة تمويل داعش:** إن مكافحة تمويل داعش وقطع طرق تمويلها المحتملة هي من الأمور التي يمكن أن يساهم في تحقيقها جلاء القوات الأمريكية من العراق والتي تعتبر المصدر المالي واللوجستي الرئيسي لداعش، بالإضافة إلى مسؤولية جهاز الأمن في تجفيف مصادر التمويل غير الشرعية مثل التجارة غير المشروعة والاتجار بالمخدرات والخطف والفدية.

يعتمد عامل **الفراغ الأمني** بشكل أساسي على قدرة القوات الأمنية العراقية بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي على تحقيق الأمن والاستقرار الأمني على الأراضي العراقية، وهو السيناريو الأكثر واقعية الذي يمكن تحقيقه، والذي أكّده المسؤولون العراقيون السياسيون والأمنيون بناءً على تقييمهم لوضعية وقدرات قوات العراق الأمنية، والتي تتمتع بالجهوزية العسكرية والأمنية والنفسية والمستعدّة لكافة السيناريوهات الخطيرة واتخاذها للتدابير والإجراءات الأمنية اللازمة، بعدما اكتسبت خبرة قتالية واستخباراتية وميدانية في حربها مع داعش خلال السنوات الماضية.

ولتقييم علاقة جلاء التحالف بعودة داعش، نستعرض الآتي:

الجلاء يعني عودة الهجمات الإرهابية:

1. عودة تنظيم داعش في ظل أرضية غير مهيئة ولا مدعومة كالمستوى السابق، فتنشأ بعد انسحاب التحالف ويقوم بتنفيذ عدة عمليات إرهابية أو تفجيرات انتحارية.
2. استغلال الفراغ الأمني التي ستتركه قوات التحالف، من قبل جماعات حاضنة للإرهاب وبالتالي تعزز وجود داعش وتعطيه فرصة السيطرة على بعض المناطق العراقية.
3. الجلاء يمكن أن يضعّف معنويات بعض العراقيين ويبث شعور الخوف فيهم من عودة داعش، بعدما عمد الاحتلال الأمريكي خلال السنوات الماضية على إقناعهم بانهم يحتاجون دومًا لمساعدة الأجانب لتحقيق الأمن والأمان لهم.

الجلاء لا يعني بالضرورة عودة التنظيم الإرهابي لأنّ:

1. باعتراف أمريكي، فإن داعش لم يعد يشكّل خطرًا حقيقيًا على العراق والمنطقة.
2. وجود قوات الحشد الشعبي كمؤسسة شعبية منظمة وقوية إلى جانب قوات الجيش والشرطة وأجهزة الأمن والمخابرات هي ورقة رابحة بيد الدولة العراقية تساعدها على مواجهة أي تحرّك إرهابي مهما كان كبيرًا.
3. انسحاب التحالف يقلّص التعاون الاستخباراتي واللوجستي وكل ما يتعلّق بالإمداد المادي والعسكري الأمريكي لداعش، وبالتالي ستتراجع قدراتها القتالية وقدرتها على التحرّك والمناورة في الهجمات.

عودة داعش لا يعني سقوط المدن بيد الإرهابيين كما حصل في عام 2014، بل يعني زيادة الهجمات الإرهابية كالتفجيرات. ولكن مع الاكتفاء الذاتي للقوات العراقية وجهوزيتها العالية استخباراتيًا وميدانيًا بالتعاون مع قدرات قوات الحشد الشعبي العراقي يمكنها كبح أي عملية إرهابية والكشف عنها مسبقًا، وبالتالي تحقيق السيطرة على التهديدات الأمنية الناجمة عن داعش.

2. تحفيز بيئة النزاع والاجراءات:

بعد جلاء قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدّة الأمريكية من العراق، ونتيجة الانكفاء الأمريكي وتراجع تدخلها المباشر في الساحة العراقية، ستلجأ الإدارة الأمريكية إلى نوع جديد من استراتيجيات السياسة الأمريكية وهو التأثير في بيئة النزاع الداخلي في العراق، وتفعيل أدواتها واصطناع أحداث لتغيير المسارات وإيجاد الحافزية للانقسام الفتنوي ومن أجل منع إحداث أي تحوّل جوهري في البيئة الداخلية، وعرقلة

[2] لمعرفة المزيد: هل حاربت أميركا "داعش" في العراق؟ حقيقة محاربة أمريكا لتنظيم داعش الإرهابي في العراق ويبيّن حجم المساعدات العسكرية واللوجستية التي قدمتها امريكا لتنظيم "داعش" لتعزيز قوّته في العراق وسوريا، من إعداد مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير

الوصول إلى حلول جذرية يتيح للعراق تسوية الأرضية الأمنية، وتحقيق استقرار اقتصادي وأمني وسياسي ولإعاقة النهوض وضمان التخلف كهدف استراتيجي ثابت لضمان الهيمنة تجاه الدول التي تحتوي بيئة ممانعة للهيمنة.

الإجراءات الأساسية التي ستتخذها الولايات المتحدة في إدارة بيئة النزاع في العراق:

- **تحفيز النزاعات السياسية:** تلجأ الولايات المتحدّة للحيلولة دون حصول أي استقرار سياسي في العراق إلى إثارة مخاوف الأطراف السياسية تجاه بعضها البعض، وتصوير الخصم السياسي كعدّو، الأمر الذي ينعكس على الشارع العراقي الذي يمكن أن ينقلب على رئيس الحكومة ويبدأ بالمطالبة بتغييره بمساعدة منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. في هذه الحالة، ستدفع الولايات المتحدّة الكتل المحسوبة عليها لاختبار رئيس وزراء يحقق سياساتها.
- **تعزيز الدور الكردي:** إن تعزيز الدور الكردي في الحكومة العراقية سيؤمن البيئة الحاضنة للتواجد الإسرائيلي والأمريكي فيها، وبالتالي التحكم في قراراتها.
- **تنشيط الوكلاء لإدامة النزاع:** للولايات المتحدة مجموعة من الوكلاء المباشرين وغير المباشرين في الساحة العراقية. النوع الأول، هم الذي يسعون إلى تأزيم الخلافات ومنع أي مساعٍ للتقارب والحوار بين الأطراف الداخلية في العراق مثل الاكراد والسنة المتشددين. والنوع الثاني، وهم التغييريين ومنظمات المجتمع المدني والتي تمتلك القدرة على عرقلة القرارات الحكومية وإدامة النزاع حولها. أمّا النوع الثالث فهم الجماعات الإرهابية مثل داعش، كما ذكرنا سابقًا.
- **تفعيل الدعاية السلبية والتحريض:** عبر أدواتها الإعلامية العديدة في الساحة العراقية وأهمها الحدث والعربية وسكاي نيوز وبرامجها السياسية والثقافية، ستسعى الولايات المتحدّة إلى تأطير الوضع العراقي وتغييره بعيدًا عن الحقيقة، وبثّ الدعاية السلبية والتحريض بشكل مباشر لصياغة العقل العام بما يتناسب مع المرحلة الجديدة بعد جلاء التحالف وخاصّة أن المجتمع العراقي قد توحّد بعد حرب "طوفان الأقصى" تحت عنوان الدفاع والتضامن مع غزّة، لتعيد إثارة الانشقاقات وتوجيه الأحزاب السياسية من خلال استثارة عواطف وغرائز جماهير الأحزاب المختلفة.

- **دعم المشروع السياسي للجهات المؤيدة لأمريكا وتتعارض مع تحقيق المصلحة الوطنية العراقية:** ستسعى الولايات المتحدّة إلى دفع ودعم الجهات السياسية ومنحها المشروعية الدولية، والتأثير على قرارات الجماهير باعتبارها الجهات التي ستحقق الاستقرار السياسي والأمني، وتظهير قدرة الجهات وقوتها في فرض نموذج سيادي خاص بها. يصاحب هذا الخطة بث لرسائل "اللوم – المسؤولية" على الأطراف الباقية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع فكرة المشاركة في الحكم والعملية السياسية، وارتفاع مساعي إلغاء الطروحات الأخرى التي تصب بالمصلحة الوطنية.
- **اسقاط شخصيات ورموز وفئات:** ستسعى الإدارة الامريكية إلى اسقاط وعزل شخصيات ورموز وفئات سياسية لإضعاف الخصوم لضمان الهيمنة على الساحة السياسية. في المقابل وفي إطار ديناميكيات الهيمنة، ستسعى لدعم وتمكين الفئات السلمية والمستسلمة وتعزيز الفئات ذات الميول المختلفة بهدف المساومة والاستثمار في انتخاب وكلائها.

3. موقف إقليم كردستان:

تُبنى مواقف غالبية القوى السنيّة والكردية العراقية على مفاهيم مضللة كفرصة في سياق الانفصال، منها أن طلب جلاء قوات التحالف من العراق هو مطلب إيراني، يدخل ضمن صراع النفوذ بين واشنطن وطهران بإيحاء أن إيران تسعى إلى تحقيق أطماعها في العراق والإضرار بمصالحه، وأن الاحتلال الأمريكي يدافع عن السيادة والثروات والمصالح العراقية، مع ضمان حصتّه وإن كانت عير عادلة نسبيًا. وعليه فمن وجهة نظرهم فإن إيران تسعى لإزاحة أي وجود عسكري أميركي من الطريق اللوجستي الذي يربط الأراضي العراقية بالأراضي السورية وصولًا إلى لبنان. وتستغل الولايات المتحدّة موقف هذه القوى كذريعة لإبقاء قواتها في العراق، حيث قال وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن أنّ" الشيعة حين طالبوا في البرلمان السابق بإخراج القوات الأميركية وهم يشكلون أكثر من نصف البرلمان، كان ذلك المطلب لا يمثل جميع المكونات، لأن المكون السني يرى هذا الوجود ضروريًا".

كما ترى قوى وشخصيات سياسية سنية وكردية أنّ وجود القوات الأميركية في العراق يعتبر عامل توازن، خصوصًا وأنّ الحشد الشعبي باعتقادها تمكنّ من اختراق مناطق السنة في شمال وغرب البلاد، بعد أن شارك في الحرب على داعش بين سنتي 2014 و2016 وهزمه في تلك المناطق لكّنه ما زال إلى اليوم يتواجد في بعضها ويرفض مغادرتها ل منع عودة الإرهاب إليها.

لذلك، يمكن لموقف إقليم كردستان هذا أن يشكل عامل تهديد للوضع الأمني الداخلي للعراق، بناء على عوامل عدة:

- **الموقف الرسمي من الجلاء:** برز بوضوح موقف إقليم كردستان العراق من موضوع جلاء قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، من الأراضي العراقية؛ حيث طالب رئيس إقليم كردستان مسرور بارزاني، خلال استقباله في التاسع من يناير/كانون الثاني 2024، الجنرال جول فاول، القائد العام لقوات التحالف الدولي في العراق وسوريا، بـضرورة بقاء قوات التحالف الدولي في العراق قائلًا: "بقاء عملكم مهم لدرء المخاطر ومساعدة قوات الجيش العراقي والبيشمركة لمكافحة الإرهاب". واتفق فاول وبارزاني على أن "استقرار العراق ضروري للمنطقة، ويجب عدم إتاحة أي فرصة لظهور الإرهاب مجددًا، بما فُسر على أنه تجاهل للموقف الرسمي العراقي من هذه المسألة.

- **توحد الحزبين الكرديين بوجه القرار العراقي:** يأتي موقف إقليم كردستان العراق موحدًا في هذا الملف، رغم الخلافات السياسية العميقة بين الحزبين الرئيسيين، (الاتحاد الوطني) و(الديمقراطي)، كما أظهرا موقفًا موحدًا حيال رفض الهجمات التي تشنها المقاومة الإسلامية العراقية والحرس الثوري على إقليم كردستان على خلفية الاحتلال الأمريكي هناك والتعاون الصهيوني الكردي في أربيل. هذا الموقف المعلن جاء بعد أيام من قرار حكومة بغداد تشكيل لجنة ثنائية مع واشنطن لتحديد ترتيبات إنهاء مهمة "التحالف الدولي".
- **إعطاء الذريعة الأمريكية:** خطورة موقف إقليم كردستان العراق عبّر عنه رئيس معهد (هدسون) الأميركي، الباحث مايكل بريكنت، حيث رأى ضرورة وجود رد أمريكي قوي على دعوة حكومة بغداد، ودعوته إلى "سحب الدعم الأميركي من بغداد، وربما نقله إلى إقليم كردستان الذي تأكد موقفه من إن وجود قوات التحالف وعلى رأسهم أميركا مطلب لحفظ وحدة العراق"، مما سيفتح كل الاحتمالات على العراق: وأهمها الوضع الجديد الذي سيتشكل في إقليم كردستان العراق، حيث تشير الدلائل إلى إبقاء الإقليم على قوات التحالف في أراضيه وسماءه، يعني مواصلة المقاومة الإسلامية العراقية استهداف هذه القوات وقواعدها، وأيضًا سيدفع الجيش الأمريكي إلى الرد على تلك الهجمات، ولا يستبعد في حال استمرت هذه الأوضاع، إلى تغييرات في العراق قد تلامس تغيير منظومة الحكم أو تشعل فتيل حرب شعبية مدعومة من واشنطن.
- **عوامل التهديد:** استعداد الإقليم لجعل أراضيه قواعد أمريكية صهيونية تهدد وتتدخل وتعبث في المنطقة.

ب. تأثير جلاء التحالف على الوضع الأمني للمنطقة المحيطة:

إن الأهمية ذات الأوجه المتعددة الجيوسياسية والاقتصادية التي حظي بها العراق جعلت منه موضع اهتمام أمريكي، فالسيطرة عليه تعني التحكم بمفصل جغرافي مهم في المنطقة وما حولها، والسيطرة على نفطه يعطي للولايات المتحدة فرصة التحكم بمتغير استراتيجي اقتصادي مؤثر، فضلاً عن أن احتوائه يعني كهدف استراتيجي لزوم احتواء دوره الريادي على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي وعلى مستوى الطاقة، وسلاسل التوريد وغير ذلك، الفاعل في المنطقة والأهم من ذلك يعني من المنظور الأمريكي احتواء إيران.

لذلك، إن تأثير جلاء التحالف من العراق على الوضع الأمني للمنطقة المحيطة يمكن أن يكون متنوعًا ومتقلبًا، ويعتمد على العوامل المحلية والإقليمية والدولية المتداخلة ومبني على التحركات الأمريكية في العراق بعد جلاء قواتها وفي حال خسارتها المفصل الجغرافي الهام. من المهم الإشارة إلى أن الأمن في المنطقة ليس مشكلة مرتبطة داخل حدود العراق فقط، بل هو قضية معقدة تتأثر بتفاعلات وتداخلات متعددة بين الدول والجماعات المسلحة والتيارات الفكرية المتنوعة.

توجد عدة عوامل يمكن أن تؤثر على الوضع الأمني في المنطقة المحيطة بعد جلاء التحالف من العراق، ومن هذا المنطلق، نخرج بجملة التحديات التي قد تنشأ بعد جلاء القوات، في النموذج الجيوسياسي لهذا البلد وفاعليته الدبلوماسية، وأثره على الاستقرار والمصلحة والوحدة الوطنية بسبب عدم سيره فيي المشروع الأمريكي الكامل وتبنيه للقضية الفلسطينية وممانعة الهيمنة.

التنازل للاحتلال	**عرقلة حركة العراق الخارجية**	**التكيّف ومواكبة المسار الأمريكي على أمل تحقيق مشروع التنمية الواعد**
التخوف من انتصار محور المقاومة	**الأطماع الكردية**	**الأطماع الجيوبوليتكية والتدخل العسكري التركي**

1. مشروع "طريق التنمية العراقي":

طرح رئيس مجلس الوزراء العراقي مجمد شياع السوداني مشروع طريق التنمية العراقي كنقطة انطلاقة جيوسياسية للتكيّف مع تطورات الأحداث الحالية في ظل حالة الأزمات المتعددة التي تشهدها البيئتين الإقليمية والدولية بفعل ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بالإضافة إلى التسويات السياسية التي ألقت بظلالها على دول الإقليم، حيث يعدّ المشروع أحد أدوات الحكومة العراقية في توسيع شركات العراق الخارجية، فضلًا عن ذلك، تسويق آليات النمو الجيوسياسية في مكانة العراق كقوة فاعلة في جغرافية المنطقة.

ومن جهة أخرى، فسّر بعض المختصين في الدراسات الاستراتيجية أنه مشروع يحوّل العراق إلى مركز إقليمي في المنطقة، وذلك من خلال انضمام العديد من دول المحيط إلى مشروع "طريق التنمية"، بهدف توسيع مساحات انفتاحه الجيوسياسي من العمق الشرق أوسطي إلى العمق الأوروبي عبر تركيا.

ولكن بعد طلب الحكومة العراقية بجلاء قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدّة، جملة من التحولات والتهديدات ستطرق على هذا المشروع وعلى السياسة الخارجية العراقية وتحركاتها في البيئة الجيوسياسية الجديدة التي كانت تتشكل قبل الحرب على غزّة مع جواره الجغرافي، لأن ما سيعكسه هذا الجلاء من مخاطر سيضر بشكل أساسي هذا المشروع وخاصة إذا فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على العراق، مما يؤدي إلى عدم دخول الدول المجاورة في المشروع منها تركيا الكويت، السعودية، والأردن (الدول الذي يمر بها المشروع) ما عدا إيران وسوريا الذين يعانيان أصلًا من الحصار الاقتصادي فهذه الإجراءات لن تضر بعلاقاتهما بل سيمتنها وسيزيدها ارتباطًا.

تجدر الإشارة إلى أن طلب الجلاء جاء لزيادة الاستقرار الوطني الذي سيمكن من تحقيق المشروع، ولكن ممكن للنتائج العكسية للجلاء أن تزيد من المخاطر في العراق من ناحية والمنطقة المحيطة منها سوريا وتركيا والأردن

وتصعّب على العراق استعادة دوره في الساحة الإقليمية بعد أن خسرها بعد الاحتلال الأمريكي خلال السنوات الماضية.

وهنا تتضح ضرورة عمل العراق على إعادة اكتشاف البيئة الجديدة في ظل فجوة التفاوت مع بعض دول المنطقة الفاعلة، وفي حال تم إحداث تغيرات توحي بدخول عناصر جديدة إلى الساحة العراقية، قد يثير مخاوف دول محيطة جغرافياً من إنشاء علاقات تعاون قد تعرضها لعقولات دولية، أو سخط أمريكي، لذا لا بد من دراسة دقيقة وجذرة لخطط التغيير، وإدارة الفجوات التي ستنشأ. لا سيّما وأن العلاقات العراقية الإقليمية قد شابها الكثير من التوتر والعزلة بسبب السياسات الإقليمية ضد العراق ومحاولات العزلة وإضعافه بسبب علاقته الجيّدة مع إيران وسوريا.

2. عرقلة حركة العراق الخارجية:

تفرض حالة التدافع الداخلي بين الأطراف السياسية ذات النهج والميل المختلف في أولويات التوجه العراقي مع المحيط الإقليمي، تحديات جوهرية عديدة على فاعلية الدبلوماسية العراقية وهوية سياسته الخارجية، وبالتالي، تعزز حالة الضعف في مسارات حركة العراق الخارجية وخاصة بعد جلاء التحالف، فهذه النزعة المغايرة ذات المواقف السياسية للتوجهات الخارجية تجسدها ذهنية تقدمية تتبنى منحى التوجه نحو دول الشرق عبر مقترحاتها بالعمل على إدماج العراق مع محيطه الشرقي من خلال خلق روابط مؤسساتية، عبر عقد شراكات استراتيجية لتحقيق زيادة في الاعتماد المتبادل، الأمر التي لا يتناسب مع السياسة الأمريكية. وهذا ما سوف يضاعف من اضطرابات الدبلوماسية العراقية وعدم إمكانية الاستفادة من حالة التغيير التي تمر فيها فضاءات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها مجالًا حيويًا للمصالح العراقية. إذ أنه في وقت سابق، أكّد نوري المالكي رئيس مجلس الوزراء العراقي السابق: "كنا نعلم يقينًا، أنَّ معركتنا ومقاومتنا من أجل تحقيق السيادة واستقلال القرار العراقي؛ ستثير علينا القوى الدولية والإقليمية، وفي مقدمتها حكومات واشنطن (وتل أبيب) والرياض وأنقرة، وكذلك الجماعات المرتبطة بها، وفي مقدمتها جماعات البعث والقاعدة وداعش، وكذلك بعض الطائفيين الداخليين المشاركين في العملية السياسية، وأننا سندفع ثمن تحقيق هذا الإنجاز، خاصة بعد أنْ رفضنا الإملاءات الأميركية المُخِلة بسيادة العراق، والمضرة بمصالحه، ولا سيّما المتعلقة بالملفات الإيرانية والروسية والسورية."

إزاء ذلك، تعاني الدبلوماسية العراقية عمومًا من مشكلة تداخل الاختصاصات، وعدم تحديد الأولويات، ويرجع ذلك إلى عملية صنع القرار السياسي العراقي عبر التوافقات بين الأطراف السياسية وليس على أساس فلسفة واضحة تتبناها الدولة، لذلك هناك الكثير من التقاطعات التي قادت إلى مواقف متعارضة، فقد تتبنى الحكومة ممثلة برئيس الوزراء موقفًا ما يختلف معه رئيس الجمهورية أو وزير الخارجية، لذا، فإن هذا الخلل في الأداء السياسي الداخلي، وتضارب المصالح وتهديد مصادر القرار التي رسمت مساراتها وأملتها الهيمنة الأمريكية كان له الأثر الواضح في ضعف الأداء وتواضع التأثير في النشاط السياسي الخارجي. إلى الإجراءات التي ستتخذها الولايات المتحدّة كرد فعل على جلاء قواتها من العراق من عقوبات وتنشيط داعش وتحفيز بيئة النزاع، كل ذلك سيساهم في عرقلة مسارات العراق الخارجية.

3. التنازل للاحتلال:

يغفل البعض عن أن حقيقة الجلاء الأمريكي يعني تحرر العراق وانتقاله إلى مسار السيادة، في حين يرى البعض أن الجلاء الكامل للقوات الأمريكية سيحقق أحد أهداف إيران الرئيسة في المنطقة، بحجّة أن إيران كانت قد أعلنت أن الرد النهائي لاغتيال الشهيد القائد قاسم سليماني والقائد مهدي المهندس هو "طرد القوات الأمريكية من المنطقة". الأمر الذي سيشكّل عائقًا أمام أي اتفاق مستقبلي بين العراق وبعض دول المنطقة.

4. الأطماع الجيوبوليتكية والتدخل العسكري التركي:

لطالما نفذّت تركيا عمليات عسكرية في المناطق العراقية ضدّ الأكراد، واتّجهت خلال السنوات الأخيرة نحو تركيز وجود عسكري دائم لها في العراق دون تنسيق مع سلطاته. إذ كشفت صحيفة "ديلي صباح" التركية عن إنشاء تركيا منطقة عازلة بعمق 15 إلى 30 كيلومترا على طول حدودها مع العراق كجزء من عمليتها العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني والمعروفة باسم "المخلب"، إلى جانب 620 كيلومترا من الطرقات تم مدّها لتسهيل تنقل قواتها داخل الأراضي العراقية ولتربط المنطقة المحتلة بأراضيها. كما للأتراك طريقتين للتعامل مع الأكراد، فمن جانب هي تحارب حزب الاتحاد الوطني والعمال الكردستاني، ومن جانب آخر تتعاون مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في مجالات تشمل الملف الأمني والسياسي والاقتصادي.

تنظر تركيا بقلق إلى العودة القوية لحزب الاتّحاد بقيادة رئيسه بافل جلال طالباني إلى الساحة السياسية العراقية والكردية، وربطه علاقات جيّدة مع أكراد المنطقة. وإلى جانب إعلان العداء الصريح لحزب الاتّحاد تحرص تركيا على إبقاء الباب مفتوحا لإصلاح العلاقة معه بناء على اقتناع بتعاظم دوره وتحوّله إلى قوّة لممانعة السياسات التركية في إقليم كردستان العراق، إضافة إلى تشكيل قيادته لنواة محور يجمع القوى الكردية المعارضة للنظام التركي في المنطقة. وقالت الصحيفة التركية إنّ أنقرة لا تهدف إلى قطع العلاقات بشكل كامل مع حزب الاتّحاد الذي "مازال طرفا حيويا فاعلا في حكومة إقليم كردستان العراق"، مستدلة على أهمية الحزب بحصوله "على أكبر عدد من الأصوات في الانتخابات المحلية التي جرت الشهر الماضي في محافظة كركوك العراقية، وهي محافظة غنية بالموارد وتربطها بتركيا علاقات ثقافية. وفي حالة زيادة التوافق بين الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني، يمكن للحزبين الكرديين أن يشكلا ثقلا موازنا لثقل بغداد، وأن يلعبا دورا أكبر في صنع القرار". في إشارة إلى أن المحافظة تمثّل ثروتها النفطية موضع أطماع تركية، الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى رفع دعوى أمام القضاء الدولي أفضت إلى صدور حكم قضى بأن صادرات النفط من إقليم كردستان عبر تركيا غير قانونية. ويأتي جلاء التحالف ليفعّل هذه النزاعات، إذ تطمح تركيا إلى ملء الفراغ الأمني بحجّة حماية الأمن القومي التركي من التهديدات الكردية ولكنها في الواقع تتطلع إلى ثورة العراق النفطية، الأمر ولذي سيهدد بذلك الوضع الأمني في العراق والمنطقة المحيطة بها.

5. الأطماع الكردية:

لا شك أن استمرار مهمة التحالف الدولي والإبقاء على جزء من الوجود الأمريكي، يصب في صالح إقليم كردستان طالما لم يتم تحقيق الأهداف التي تصبو إليها القيادة الكردية، فيما يتعلق بتقاسم واردات النفط والاختلاف في الرؤى والأهداف القومية في علاقتها مع الحكومة الاتحادية التي بدورها ترى في مهمة إنهاء التواجد الأمريكي والغربي على إقليم كردستان، العامل المهم في بسط النفوذ على كركوك والمناطق المتنازع عليها، وهذا ما يهدّد الجانب الإيراني،

الذي يرى في زيادة دائرة التأثير والاستقلال الاقتصادي لإقليم كردستان بمثابة العدوى التي قد تنتقل الى المناطق الكردية في إيران، ويهدد الأمن القومي الإيراني.

6. التخوّف من انتصار محور المقاومة:

إن جلاء قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدّة من العراق يعتبر انتصارًا للمحور ضد الولايات المتحدّة الأمريكية، التي تصدّر النزاعات إلى دوله وتفتعل فيها الحروب المركبة، وهو حجر الأساس الذي إذا تحقق سيمهّد لتحرير فلسطين الهدف الأساسي للمحور. حيث أكّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله أن "هدفنا في محور المقاومة بالرد على دماء سليماني وأبو مهدي هو اخراج القوات الأميركية من منطقتنا، وإذا تحقق هذا الهدف سيصبح تحرير القدس على مرمى حجر وقد لا نحتاج إلى معركة مع إسرائيل".

وبطبيعة الحال، فإن هذا الانتصار لا يتناسب مع الدول المحيطة المطبعة او السالكة مسار التطبيع، بالإضافة للمكونات السياسية داخل العراق التي تربطها علاقات مع أمريكا وحتى الكيان الصهيوني، الأمر الذي سيخلق توترات في المنطقة وفي الداخل العراقي.

ثانيًا: العوامل السياسية والاقتصادية

استكشاف العوامل السياسية والاقتصادية المرتبطة بجلاء التحالف وكيف يمكن أن تؤثر على توجيهات السياسة والاقتصاد في العراق.

أ. العوامل السياسية:

بالإضافة إلى ما تقدّم أعلاه من العوامل السياسية والأمنية المتفاعلة والمترابطة مع بعضها البعض، نستعرض بعض العوامل السياسية الأخرى التي ترتبط أيضًا بجلاء التحالف والتي يمكن أن تؤثر على التوجيه السياسي في العراق:

الاستقلال السياسي

- جلاء التحالف من العراق يؤدي إلى تعزيز الاستقلال السياسي للعراق وتحقيق سيادته الكاملة على قراراته السياسية وتحقيق النصر ضد الاحتلال الأمريكي لأراضيه

زعزعة الاستقرار السياسي

- يؤدي جلاء التحالف إلى زعزعة الاستقرار السياسي في العراق بسبب الاجراءات التي ستتخذها أميركا بعد الجلاء، مما يمكن أن يؤثر سلبًا على توجهات السياسة في البلاد.

تأثير في توازن مكونات العراق

- يمكن أن يتسبب خروج قوات التحالف بحدوث تمرد، وبتقويض الأمن، ويمكن أن يطالب السنة بدعم من واشنطن بإقامة منطقة حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان

ب. العوامل الاقتصادية:

مجموعة من الإجراءات الاقتصادية التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدّة الأمريكية كردّ فعل انتقامي على جلاء قواتها من العراق والتي ستهدد الوضع الاقتصادي في العراق، والتي بدأت بالتلويح بها منذ طلب الحكومة العراقية بجلاء التحالف من العراق، وأبرزها:

- **تجميد حساب المصرف المركزي العراقي في نيويورك:** وهي خطوة يمكن للولايات المتحدة القيام بها بموجب قانون العقوبات الأمريكية أو عند الاشتباه باستخدام الأموال في غير محلها والتي لوحّت بها سابقًا إدارة ترامب عام 2020. وقد تؤثر هذه الخطوة بشكل كبير على الاقتصاد العراقي، بما أن العراق يحتفظ بالإيرادات الدولية التي يحققها من مبيعات النفط هناك. ومن شأن منع العراق من النفاذ إلى حسابه المصرفي أن يؤدي إلى هبوط قيمة الدينار، كما حصل عام 2015- عندما منعت الولايات المتحدة العراق من التصرف بحساب مصرفه المركزي خوفًا من قيامه "بتحويل الأموال النقدية إلى إيران".
- **الإجراءات الاقتصادية العدوانية:** وهي خطوة مرجح القيام بها من قبل الولايات المتحدّة، والتي يمكن أن تستهدف الشركات الأجنبية أو الأشخاص بحجة العلاقات العراقية الإيرانية أو حتّى التعامل مع قوات الحشد الشعبي، وكذلك حظر على الشركات والمؤسسات الأمريكية الاستثمار في العراق والذي يمنع العراق من خفض ديونه الخارجية. وبالتالي، ستتعرقل أي مساعٍ لتحسين البنية التحتية والاستثمار.

عمليًا بدأت الولايات المتحدّة بهذا الإجراء بعد طلب الحكومة العراقية بجلاء قوات التحالف من البلاد، حيث فرضت وزارة الخزانة الأمريكية في 22 كانون الثاني 2024 عقوبات تشمل شخصيات سياسية وأمنية عراقية فضلًا عن شركة فلاي بغداد للطيران تحت ذرائع مختلفة. وكانت التهمة الموجهة لشركة فلاي بغداد هي "نقل أسلحة ومعدات عسكرية لصالح الحرس الثوري الإيراني إلى مطارات إقليمية"، في إشارة إلى أن شركة فلاي متعاقدة مع القوات الأمريكية وتنقل جنودها وتقوم بدور لوجيستي لصالح أميركا، وما زالت كذلك بعد العقوبات.

تشير قائمة العقوبات الجديدة إلى ضغوطات وعقوبات سوف يتصاعد فرضها بشأن تقييم تهديد تنظيم داعش الإرهابي والشراكة الأمنية المستقبلية بعد جلاء التحالف الدولي من العراق. فإن شمول شركة مستقلة في القطاع الخاص العراقي بنظام العقوبات الأمريكية يشكّل واحدة من أهمّ الضغوطات التي تحاول أن تستهدف عن طريقها الولايات المتحدّة الأمريكية الوضع السياسي والأمني في العراق، فالاتهامات الموجهة إلى الشركة تفتقر إلى أدلّة منطقية يمكن التفاهم بشأنها فضلًا عن أن الولايات المتحدّة الأمريكية قد فرضت هذه العقوبات دون أي إخطار إلى الحكومة العراقية أو سلطة الطيران المدني التي تعدّ الجهة المسؤولة عن جميع الأعمال التي تتعلق بشركات الطيران وإجراءات التفتيش والرقابة الخاصة بالأمن، كما هو الحال بشأن إخطار البنك المركزي باحتمالات فرض عقوبات على مصارف عراقية كونها لم تنتهج أساليب معينة في عمليات تداول الدولار.

- **المخاطر:** إن أساليب فرض العقوبات على جهات خاصة كحالة شركة فلاي بغداد هو انتقال رسمي بفرض العقوبات على المؤسسات كبديل عن الحكومة العراقية، وهي تلويح بالمضي أبعد في حال عدم خضوع العراق، فشركة فلاي هي شركة عراقية مستقلة تسهم في 1% من الناتج القومي العراقي، وتنقل نحو مليون مسافر سنويًا في 10218 رحلة إلى 45 مطار دولي في 15 دولة، فيما تبلغ حجم تعاملاتها أكثر من 300 مليون دولار. وتم تسجيلها بموجب القانون العراقي وهي

تتعامل مع جميع التعليمات التي توجه إليها من قبل سلطة الطيران المدني وبموجب القوانين الدولية، ومن ثمّ فإن فرض عقوبات مباشرة على مثل هذه المؤسسات يدخل في نطاق فرض الإدارة الأمريكية والتلويح للحكومة بأن عدم الالتزام بالقرار الأمريكي ورؤية واشنطن لما يجري في الشرق الأوسط في حال تم جلاء القوات الأمريكية من العراق، سيؤدي إلى فرض عقوبات أكبر تشمل الحكومة العراقية نفسها.

وبحسب رأي الخبراء في مجال الاقتصاد، فإن العقوبات التي فرضت على شركة فلاي بغداد تعد بمثابة إنذار اقتصادي للعراق والذي سيجعل الولايات المتحدة تتجه نحو عقوبات أكبر من بينها استهداف المزيد من الشركات الخاصة، ومنها أيضًا تجميد ومصادرة الأموال الموجودة في الخارج بحجّة أنها تمثل مصدرًا لتمويل الأعمال التي تتصل بالأمن والسلم الدوليين، أو تقييد الوصول لأسواق الديون العالمية، إن لم يشمل الأمر التوقف عن تسليم الدولار إلى العراق.

- **التأثير الديناميكي للإجراءات الاقتصادية العدوانية:** من الناحية القانونية فإن الولايات المتحدة تدخل هذه العقوبات في نطاق تهديد الأمن القومي الأمريكي (رفض الهيمنة) إذ يحق لها بموجب التهديدات المفترضة أن تفرض عقوبات خاصة ذات صفة أحادية، وبالنظر إلى موقع الولايات المتحدة في النظام الدولي فإن ذلك يمنحها القدرة على تمرير هذه العقوبات على الحلفاء وإجبارهم على الالتزام بها مما يعطيها مصدر تأثير أكبر على العراق من الناحية السياسية والاقتصادية.

ومن ثمّ فإن قرار العقوبات من شأنه أن:

1. يقلل الثقة المستثمرين بالاقتصاد العراقي.
2. يزعزع الثقة بالقطاع الخاص ورجال الأعمال لأن العقوبات التي يمكن أن تستهدفهم لأسباب سياسية سيكون لها خسارات كبيرة وتقييد واسع، الأمر الذي يترك تأثيره على مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني الذي تسعى حكومة السوداني إلى توظيفه لغرض دعم عملية التنمية الوطنية.
3. يفرض الضغوط على الحكومة العراقية لإضعافها وتقليل تأثيرها في موضوع التفاعلات التي تشهدها المنطقة.
4. يؤثر على أولويات الحكومة وطريقة التفاوض على جلاء القوات الأمريكية وشكل الجلاء المقرر.
5. يدخل النزاعات بين القوى السياسية في العراق التي تتداخل أولوياتها بين ما تفرضه الإدارة الأمريكية من تهديدات وتحديات وما تقدمه من فرص والتي قد يتأثر بها أحد الأطراف أو المؤسسات الخاصة كالحالة مع قضية المصارف أو شركة فلاي بغداد.
6. يجعل الأوضاع بحكم التهديدات الأمنية والسياسية تميل إلى تفضيل أحدهما على الآخر إما الاستحقاقات السياسية والأمنية وإما الضغوط الاقتصادية، دون أن يكون هنالك إدراك بما يمكن أن تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى زعزعة ثقة القطاع الخاص والمواطن أو ما يمكن أن ينتج من تهديدات أمنية وسياسية للبلاد جراء التحالف في البلاد والتي ستؤثر في كلا الحالتين على المصلحة الوطنية للعراق.

ثالثًا: النتائج المتوقعة

تقييم المخاطر والفرص المتعلقة بانسحاب التحالف، مع التركيز على الأثر المحتمل على الأمن، والاستقرار، والعلاقات الدولية.

ملاحظة: تقييم المخاطر والفرص المتوقعة ليست قطعيًا، وقد يختلف وفقًا للظروف والتطورات المحددة التي تحدث قبل وبعد الجلاء والصيغة النهائية للخروج القوات الأمريكية من العراق.

أ- تقييم المخاطر المحتملة:

المخاطر	درجة الخطورة	التوقيت المحتمل	الدافع
المخاطر الداخلية			
مواجهة داعش الإرهابي	**عالي جدًّا**	**قريب**	تحريك داعش كوكيل أمريكي لتنفيذ عمليات إرهابية أو تفجيرات انتحارية في العراق بعد خسارتها للعراق.
النزاعات الطائفية (سنة وشيعة)	**عالي**	**قريب**	بحسب التجارب الأمريكية السابقة في أفغانستان وعدّة دول في المنطقة، فهي لم تخرج من أي بلد من دون إن تثير النزاع الطائفي الديني لتضمن عدم الاستقرار في البلد.
تأزم علاقات الكردية مع الحكومة العراقية	**عالي جدًّا**	**قريب**	نظرًا لعدم التوافق على ضرورة الجلاء بين الأكراد وكلاء أميركا وبين الحكومة العراقية وإصرار المكون السياسي الكردي على إبقاء الوجود العسكري الأمريكي في أراضيه سيوتر الأوضاع الأمنية والسياسية في العراق ويمكن أن تنعكس على الشارع العراقي.
تداعيات على الاقتصاد العراقي	**عالي جدًّا**	**متوسط**	من المتوقع أن تفرض الولايات المتحدة إجراءات اقتصادية عدوانية على الشركات العراقية والمؤسسات والأفراد الأمر الذي سيكون له تداعيات خطيرة على الوضع الاقتصادي العراقي.
حرب أهلية	**منخفض**	**بعيد**	من المتوقع أن تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تحفيز النزاعات مع إبقاء العراق في مرحلة وسطية بمعنى أن تمنع الحلول الجذرية بالمقابل تمنع تطور النزاع من الوصول إلى مواجهة مباشرة أو صدام بين

			الأطراف. ولوعي الشعب العراقي هنا دور كبير، إذ بعد انتصاره على داعش والأزمات التي يمر فيها منذ الاحتلال الأمريكي تشكّل عنده وعي يستطيع من خلاله مواجهة التحديات وتفنيد الأكاذيب واستشراف المخاطر من النزاعات الداخلية، بالإضافة إلى دور القادة العراقيين الذين لديهم قدرة على احتواء النزاعات المقبلة.
تشكيل حكومة جديدة	**عالي**	**متوسط**	ستسعى الولايات المتحدّة إلى تشكيل حكومة جديدة، من أجل تعيين رئيس وزراء جديد يتناسب مع السياسات الأمريكية الجديدة في العراق، وذلك من خلال تفكيك الحكومة الحالية، أو تشعيل الشارع العراقي عبر الـNGO والاعلام المعادي لإسقاط الحكومة، وخاصة إذا تأزم الوضع الاقتصادي على أثر العقوبات.
على الصعيد الدولي			
التنافس الأمريكي مع الصين وروسيا	**عالي**	**متوسط**	إنّ احتمالية عقد اتفاقيات تعاون أمنية واقتصادية عراقية مع الصين وروسيا، سيصعّد التنافس الصيني الروسي الأمريكي تجاه العراق والمنطقة.
التدخل العسكري التركي	**معتدل**	**متوسط**	ارتفاع التوترات في الساحة الكردية سيدفع تركيا إلى التدخل العسكري لإزالة التهديدات على حدودها، فضلًا عن طموحاتها من الاستفادة من النفط العراقي.
حرب إقليمية	**منخفض**	**بعيد**	بعد جلاء القواعد الاحتلال الأمريكي في العراق ستتوقف العمليات العسكرية للمقاومة العراقية على هذه القواعد الأمر الذي سيؤدي إلى انخفاض التوتر في المنطقة، واللجوء للمفاوضات بدل من الحرب.
توتر العلاقات الخارجية العراقية	**متوسط**	**متوسط**	في حال نفّذت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على العراق، فستفضّل بعد الدول بثني نفسها عن المواجهة مع أميركا وتجمّد علاقاتها مع العراق، فضلًا عن تجميد

			العلاقات العراقية – الأوروبية في الدول الحليفة لأميركا. كما يمكن أن تصدر قرارات دولية وتهدد بالعودة على الفصل السابع وتثير النزاع العراقي الكويتي.

ب- الفرص المحتملة:

بعد جلاء التحالف العسكري من العراق، هناك عدة فرص محتملة أمام البلاد، ومع ذلك، يجب الالتفات إلى أن تحقيق هذه الفرص يتطلب تعاون وجهود مشتركة من قبل الحكومة العراقية والشعب العراقي. كما يتطلب ذلك التغلب على التحديات المستمرة مثل الفساد والتوترات السياسية والأمنية.

1. **استعادة السيادة الكاملة:** سيحقق العراق سيادته الكاملة بعد الجلاء وسيسيطر على مفاصل شؤونه الداخلية بشكل أكبر مع تخلّصه من النفوذ الأمريكي السامّ. كما يمكّن الحكومة العراقية من التركيز على تحقيق الاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي وتنفيذ السياسات والإصلاحات وتحرير الموارد المنهوبة والمال العراقي التي تعزز الاستقلالية وتعود بالفائدة على الشعب العراقي.
2. **إعادة إعمار البنية التحتية:** بعد سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق والحرب مع داعش، يحتاج العراق إلى إعادة بناء وتطوير البنية التحتية المتضررة. يمكن لهذا العمل أن يوفر فرص عمل ويعزز النمو الاقتصادي ويحسن مستوى المعيشة للمواطنين. إن فرص التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي يمكن أن تدعم هذه العملية.

3. **تنمية القطاع الاقتصادي:** يتمتع العراق بموارد طبيعية غنية مثل النفط والغاز الطبيعي. يمكن للعراق استغلال هذه الموارد بشكل فعال وتنويع قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة. من خلال تعزيز الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال، يمكن للعراق تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوفير فرص عمل للشباب. كما يساهم جلاء التحالف في تعزيز استقلالية العراق الاقتصادية من خلال تطوير الصناعات المحلية وتعزيز القدرات التصنيعية الداخلية. كذلك في ما يتعلّق في قطاع النفط والغاز في العراق من خلال سيطرة الحكومة على المصادر النفط وكبح عمليات السرقة النفطية التي كانت تقوم بها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وبالتالي تحسين إدارة مواردها النفطية الذي سيؤدي إلى زيادة إنتاج النفط والعائدات النفطية مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي، كما يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال:
   - العلاقات الدبلوماسية لدولة العراق: يمكن أن تبحث عن مصدر دخل إضافي للاقتصاد العراقي يقلل من اعتماديته الشديدة على النفط، ويسمح بخلق فرص عمل وتنشيط الاقتصاد الداخلي.
   - تعزيز الدور الجيو-اقتصادي للعراق: عبر استثمار موقعه الجغرافي بوصفه منطقة ربط بين الخليج وآسيا وأوروبا لتحقيق عوائد سياسية واقتصادية تعزز مكانته الإقليمية. وهنا يكمن جاذبية مشروع "طريق التنمية العراقي" باعتباره يقوم على فرضية إنتاج العائد الاقتصادي عبر الاستثمار في الموقع الجغرافي.
4. **تعزيز الاستقرار السياسي والأمني:** تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يعد أساسيًا لتحقيق التنمية والاستقرار في العراق. ستعمل الحكومة العراقية على تعزيز الحوار والمصالحة الوطنية وتعزيز القدرة الأمنية لمواجهة التحديات الأمنية، ومن خلال بناء مؤسسات قوية وتعزيز حكم القانون، يمكن للعراق تحقيق الاستقرار السياسي والأمني اللازم للتنمية المستدامة.

تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: تعزيز الدور العراقي في مواجهة التحديات المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز الأمن والتبادل التجاري والاستثمار سيعزز التعاون الإقليمي. إذ أن التعاون مع الدول مثل الصين وإيران يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية في العراق. كما هناك فرصة جيدة لإعادة ضبط العلاقات التركية-العراقية في ظل حاجة البلدين للوصول إلى تسويات بخصوص الملفات الأكثر إلحاحاً (وتحديداً العمليات العسكرية التركية ضد عناصر الـ "بككا" في الأراضي العراقية، وموضوع استئناف الصادرات النفطية عبر الأنبوب العراقي- التركي). وعلى الأرجح، فإنّ الوصول إلى تسويات في هذين الملفين سينعكس ايجاباً على الملفات الأخرى، ويُعيد وضع العلاقات بين الطرفين على السكة الصحيحة. ولا يُشترط أن يحدث ذلك في إطار صفقة كبرى شاملة، ولكن عبر صفقة جزئية تُمهِّد الأجواء لبناء الثقة ولخطوات مستقبلية أخرى.

5. **تعزيز القطاع الزراعي:** يمكن لجلاء التحالف أن يساهم في تطوير القطاع الزراعي في العراق من خلال تقديم الدعم التقني والمالي للمزارعين وتعزيز البنية التحتية الزراعية. كذلك في تعزيز الصادرات الزراعية العراقية وتحسين الوضع الاقتصادي للمزارعين والمجتمعات الريفية.
6. **تعزيز السياحة والتجارة:** سترتفع فرص تطوير القطاع السياحي لا سيما الدينية منها مع جلاء القوات من خلال تعزيز الأمن والاستقرار وتحسين البنية التحتية السياحية وتسهيل العمليات التجارية. كل ذلك يمكن أن يساهم أيضًا في جذب المستثمرين الأجانب وتعزيز التبادل التجاري مع الدول الأخرى.

7. **تطوير القدرات العسكرية:** يمكن للعراق أن يركز على تطوير قدراته العسكرية الخاصة، بما في ذلك تدريب الجيش وتجهيزه بالتكنولوجيا الحديثة، مما يساعد في حماية البلاد ومواجهة أي تهديدات أمنية محتملة بدون مساعدة أي قوات أجنبية.
8. **تحقيق الأمن الشخصي للمواطنين العراقيين:** قتل المدنيين العراقيين "عن طريق الخطأ" والأعداد المرتفعة للضحايا المدنيين جرّاء الطلعات الجويّة الأمريكية واحدة من التهديدات التي تشكّلها قوات التحالف على أمن العراق، وكان قد أعلن التحالف بقيادة أميركا في تشرين الأول 2020 طبقًا للمعلومات الواردة وعملية تقييم واجبات العمليات المشتركة أن 1410 مدني على الأقل قتلوا بالخطأ في العراق وسوريا نتيجة ضربات جويّة لطائرات التحالف منذ عام 2014 حتى عام 2021، فيما وصف رئيس مفوضية حقوق الإنسان في العراق مصطفى سعدون أن المعلومات هذه غير دقيقة، وأضاف أن المعلومات أن المعلومات التي بحوزته توضح بأن عملية تحرير الموصل وحدها عامي 2016 و2017 راح ضحيتها أكثر من 4000 مدني عن طريق الخطأ. وبالتالي، جلاء التحالف من العراق سيؤدي إلى وقف هذه الضربات العشوائية ووقف عمليات قتل المدنيين عن طريق الخطأ، وهي فرصة لتحقيق الأمن الشخصي للمواطنين العراقيين وكذلك الأمن والاستقرار للعراق.
9. **تحييد تهديد الإرهاب:** بانسحاب القوات الأمريكية من العراق، تفقد أمريكا دعائم السيطرة الميدانية، وعناصر قوة التواجد الفعلي، وما يلحقه من إدارة فاعلة للأدوات، وقدرة أكبر على الاختراقات الداخلية في العراق، وإنشاء التحالفات مع جهات عراقية، مما يتيح للعراق استخدام التفوق الجغرافي، في محاربة أدوات أميركا كداعش، ويعيطها قدرة أكبر على التحرك العسكري وإلحاق الهزيمة بالتنظيم الإرهابي.
10. **دور إقليمي جديد:** تدرك الولايات المتحدة جيداً بأنها لا تزال بحاجة للعراق كأهمية جيوبوليتيكية استثنائية، إذ يعد العراق حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية، واحتواء المخاوف من الوضع الإيراني والتركي المرتقب في الساحة العراقية، وبالتالي اعتماد التوازن المطلوب لمواجهتهما؛ وهذا يعني تنشيط الدور العراقي المرتقب إقليمياً في تلك المنطقة التي تعاني أصلاً من اضطرابات مستمرة، فضلاً عن إمكانية تحويل تلك الأهمية المتزايدة للعراق في نظر الولايات المتحدة إلى فرص تعود بالفائدة عليها. ويمكن القول إن توصل العراق إلى مناقشة اتفاق جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية هو إنجاز جديد يحسب له في ظروف تطورات الأوضاع في المنطقة، إذ يساعد ذلك في استعادة مرتقبة لدور إقليمي جديد يتلاءم مع المكانة التي يحظى بها البلد في الاستراتيجية الأمريكية.

رابعًا: المصلحة الوطنية

بعد دارسة المخاطر والفرصة المحتملة جراء جلاء التحالف بقيادة الولايات المتحدّة من العراق، يمكننا القول أن قضية الجلاء تنعكس بشكل مباشر ومهم على المصلحة الوطنية العراقية. مع التأكيد على أن تحقيق المصلحة الوطنية العراقية يتطلب تضافر الجهود والتعاون جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في العراق، كذلك يتطلب إرادة حقيقية لتحقيق التوافق والمصالحة الوطنية، والعمل على تجاوز الانقسامات السياسية والطائفية والعرقية.

الجوانب الأساسية التي ستعزز المصلحة الوطنية للعراق بعد جلاء التحالف هي:

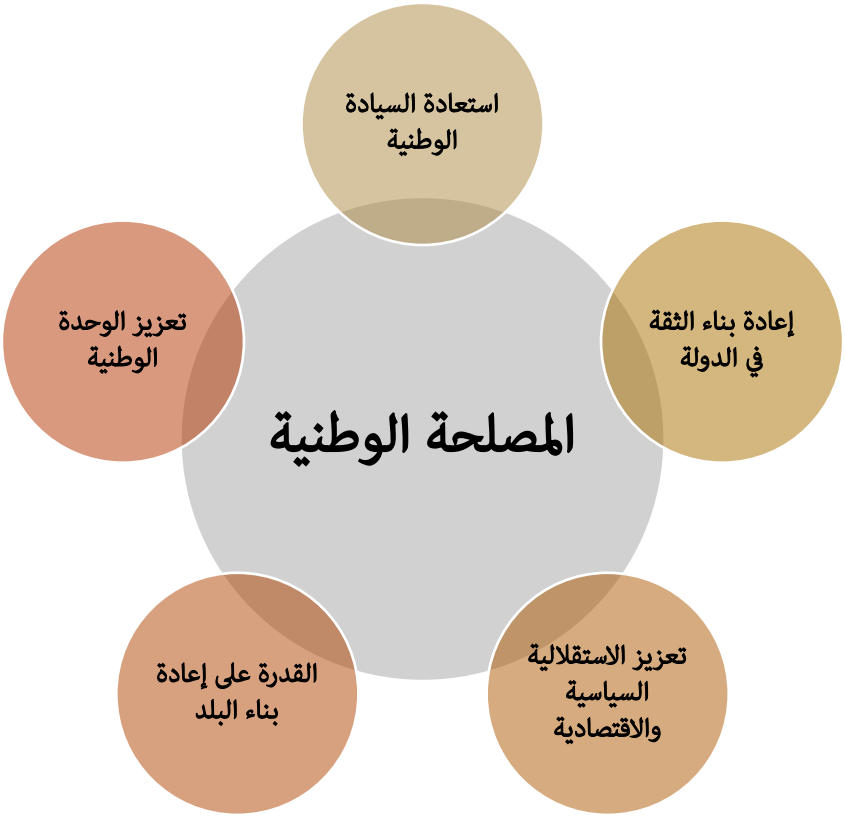

1. **استعادة السيادة الوطنية:** جلاء التحالف يسمح للعراق بالتحكم الكامل في شؤونه الداخلية واتخاذ القرارات المستقلة بشأن المسائل السياسية والأمنية. هذا يعزز السيادة الوطنية ويعطي العراق الفرصة لتحديد مستقبله ومساره الخاص.
2. **إعادة بناء الثقة في الدولة:** بعد سنوات من الاحتلال والصراع، يمكن لجلاء التحالف أن يساهم في إعادة بناء الثقة بين الحكومة العراقية والشعب العراقي. من خلال استعادة السيادة وتحقيق الاستقلالية، بالإضافة إلى إظهار الحكومة التزامها بخدمة المصلحة الوطنية وتلبية احتياجات الشعب.
3. **تعزيز الاستقلالية السياسية والاقتصادية:** جلاء التحالف يمنح العراق فرصة لتحقيق الاستقلالية السياسية والاقتصادية. يمكن للعراق أن يتخذ القرارات السياسية والاقتصادية وفقًا لمصالحه الوطنية، دون تدخل خارجي. هذا يعطي العراق فرصة لتطوير استراتيجيات تنموية قائمة على القوة الوطنية والمصلحة العامة.

4. **القدرة على إعادة بناء البلد:** فرصة لتكثيف الجهود والقدرات لإعادة بناء البنية التحتية وتعزيز الخدمات العامة والحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما يمنح جلاء التحالف، مساحة للتركيز على هذه الجوانب وتنفيذ برامج إعادة الإعمار وتنمية البنية التحتية التي تلبي احتياجات الشعب العراقي.
5. **تعزيز الوحدة الوطنية:** إن جلاء التحالف يمكن أن يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في العراق، وبدون وجود مستعمر أجنبي، يمكن للعراقيين أن يعملوا سويًا لبناء مستقبل قوي ومزدهر للبلاد، مع الحفاظ على تنوعهم الثقافي والديني.

خامسًا: أهمّ الاستنتاجات

1. سيعطي جلاء قوات التحالف الدولي من العراق دافعًا معنويًا للجماعات المتطرّفة لشنّ هجمات جديدة في العراق أو الدول المحيطة، في حين يمكن إزالة هذا التهديد من خلال الاستعداد اللازم للقوات العراقية لكافة سيناريوهات عودة داعش الإرهابي وبمختلف دراجات خطورته، وكذلك السيطرة على المعابر الحدودية المشتركة بين العراق من ناحية وسوريا وإيران وتركيا من ناحية أخرى.
2. إن معضلة الفراغ الأمني يمكن أن تحلّ في حال استطاع الجيش العراقي بالتعاون مع قوات الحشد الشعبي في تغطيته وخصوصًا في محافظات كركوك ونينوى وصلاح الدين والأنبار وديالى، مع مواصلة تحديد وضرب مقار ومخابئ الجماعات المتطرفة، وكذلك مواصلة عمليات الاستطلاع الاستخباراتي في المناطق الملوثة بالخلايا النائمة.
3. ستلجأ الإدارة الأمريكية إلى نوع جديد من استراتيجيات السياسة الأمريكية وهو التأثير في بيئة النزاع الداخلي في العراق من أجل منع إحداث أي تحوّل جوهري في البيئة الداخلية، وعرقلة الوصول إلى الحلول الجذرية تسمح للعراقيين بتحقيق استقرار اقتصادي وأمني وسياسي، إلا أن الوحدة العراقية السياسية والشعبية يمكن أن تحبط أو تخفف من تداعيات التدخلات الامريكية.
4. يمكن لموقف إقليم كردستان أن يشكّل عامل تهديد للوضع الأمني العراقي وللدول المحيطة، لكن تستطيع الحكومة العراقية بمساعدة الدول المحيطة أن تكبح هذه التهديدات وتحتويها.
5. يشكل جلاء التحالف مجموعة من المخاطر الداخلية والخارجية منها عودة داعش والإجراءات الاقتصادية العدوانية والنزاعات السياسية وتأزم للعلاقات الدولية، إلا أنها ليست حتمية وقد تختلف وفقًا للظروف والتطورات المحددة التي تحدث قبل وبعد الجلاء والصيغة النهائية للخروج القوات الأمريكية من العراق.
6. ستتكشّف عدة فرض بعد جلاء التحالف العسكري من العراق، وأهمها استعادة السيادة الكاملة للعراق، ومع ذلك، يجب الالتفات إلى أن تحقيق هذه الفرص يتطلب تعاون وجهود مشتركة من قبل الحكومة العراقية والشعب العراقي. كما يتطلب ذلك التغلب على التحديات المستمرة مثل الفساد والتوترات السياسية والأمنية.
7. هناك مخاطر وتحديّات تكبر وتتعاظم بتدرج خفي عند مجاراتها تحت عنوان "حكم الضرورة والاضطرار" بسبب الغفلة عنها، في حين تتوفر في العراق عوامل مواجهتها واحتواءها والسيطرة عليها.
8. عوامل النهوض متوفرة في العراق، للتطلع إلى دولة قادرة ومقتدرة، لها مكانتها وريادتها في المنطقة.

المصادر والمراجع:

واشنطن تبعث إلى سوريا رسائل عبر تحريك "داعش" و"النصرة"، موقع الهد الإخباري، محمد عيد، 10-1-2024

التحالف الدولي والعراق: فرص دعم الاستقرار الاقليمي والعالمي، مركز الدراسات الاستراتيجية، شباط 2018

عقبة إقليم كردستان لإنهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، شباط 2024

التحالف الدولي بين بغداد وأربيل، مركز الرافدين للدراسات الاستراتيجية، 29-1-2024

العراق عُقدة النقل العالمي: مشاريع الطرق الدولية الجديدة في الشرق الأوسط، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 27-1-2024

مباحثات الحوار العراقي الأمريكي – ملفات بحاجة للحلول، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 8-6-2020

مشروع طريق التنمية العراقي: رهانات دبلوماسية بأبعاد استراتيجية – جيوسياسية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 18-7-2023

هل من المتوقع فرض عقوبات أمريكية على العراق؟ حيدر الخفاجي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 18-1-2020

Iraqis fear US withdrawal could worsen the economy, rudwa, 12-1-2024

Weighing U.S. Troop Withdrawal from Iraq, rand, 2020

The American withdrawal from Iraq, jstore, 2012

هل حاربت أميركا "داعش" في العراق؟ مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير يوفيد، 2020

美國駐伊拉克基地遭飛彈攻擊 白宮：極其嚴肅看待, can, 22-1-2024

【美国研究】后反恐时代美国全球战略走向及其对世界秩序的影响，sohu, 14-7-2019